

التأهيل الإداري في لبنان حتى تاريخ إنشاء المعهد الوطني للإدارة العامة وتجربة المعهد الوطني للإدارة والإئماء في لبنان

د. حسن شلق

وزير دولة لشؤون الاصلاح الاداري

أولاً: أهمية التأهيل الإداري في الوقت الحاضر



1. التأهيل الإداري هو الركيزة الأساسية لنظام الجدار و الاستحقاق.
2. مسؤولية الإدارة في العصر الحديث لا يمكن ان يتولها هواة ولو كانوا مثقفين وإنما أناس تأهلوا لهذه الغاية تأهيلاً صحيحاً (Gazier. Mascimento).

ثانياً: التأهيل الإداري ليس بدعة العصر الحديث

1. أهميته في الصين في التاريخ القديم.
2. على مستوى الأمم المتحدة بإنشاء معهد لهذا الغرض عام ١٩٦٥، ودعمها لإنشاء معاهد في مصر. تركيا. البرازيل. كوستاريكا.
3. في الدول المتقدمة:
- أ. تجربة بريطانيا في التثقيف العام منذ ان كان التدريب عملية تنقيف او تأهيل (ماكولاي) وذلك حتى إنشاء الـ:

١. Civil Service College عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٩ كا: Agency ثم أعيد تنظيمها عام ١٩٩١ وتدريب القادة الاداريين . والتدريب للممثل أمام اللجان النيابية، والتعديلات التي طرأت عليها.
- ب. تجربة اميركا والتدريب أثناء الوظيفة المتبقية عن اقتراحات لجنة هوفر.
- ج. تجربة فرنسا الرائدة عام ١٩٤٥ بإنشاءENA للإعداد السابق، يطال حتى الكوادر العليا المتفوقة وحتى السلك الفني (البوليفيك).
- د. تجربة كندا وسيتكلّم عنها المحاضر السيد Bellawance.
- هـ. تجربة الدول الاشتراكية سابقاً، ولا سيما إعداد الدبلوماسيين بالتحديد.
- وـ. تجربة العالم الثالث ولا سيما: مصر وإنشاء معهد الادارة العامة عام ١٩٥٤، معهد التخطيط القومي عام ١٩٦٠. المعهد القومي للادارة العليا عام ١٩٦١. معهد الادارة المحلية ١٩٦٧ . بدعم من الام المتحدة وتعدد المعاهد ثم دمجها بأكاديمية السادات في عام ١٩٨١ وكانت سابقاً تعرف بالمعهد القومي للعلوم الادارية عام ١٩٧١ . تجربة السعودية . تجربة لبنان.
- زـ. تجربة العالم العربي ككل من خلال النص في أول مؤتمر اداري جرى عقده في دمشق عام ١٩٦٥ على إنشاء معهد حكومي للتدريب، وتأكيد أهمية التدريب في مؤتمر بيروت عام ١٩٦٧ .
- حـ. من خلال النص في نظام المنظمة العربية للتنمية الادارية المنفذ في عام ١٩٦٩ على إنشاء مركز للتدريب والتأهيل لموظفي الدول العربية.

ثالثاً: التجربة اللبنانيّة وهي محور كلمتي

- . التأهيل أيام العثمانيين على سبيل الذكر (قانون المعارف . إعداد معلمين للمدارس الحكومية .) ١٨٦٩ .
- . التأهيل أيام الفرنسيين ولا سيما التعليمي منه . دار خاصة لإعداد المعلمين عام ١٩٢٤ (القرار ٢٤/٢٨٢٢) الغيت بعد سنتين من فتحها . إنشاء دار المعلمين ودار للمعلمات عام ١٩٣٣ . حوض الولاية والاشترافية .
- . دار المعلمين العليا للتعليم الثانوي عام ١٩٥١ . ثم فرع الجامعة اللبنانيّة عام ٥٣ (مرسوم اشتراعي ٥٣/٢٥) ثم كلية التربية عام ١٩٦٧ .
- . تجربة التأهيل لدى الجامعة الاميركية في بيروت على الصعيد اللبناني والعربي من خلال قسم

الادارة العامة الذي أنشأ عام ١٩٥١. تأثر بعض الدول العربية وإنشاء معاهد مدة الدراسة فيها ٣ سنوات. شهادة معادلة للحقوق. كان التدريب نظرياً أكثر منه عملياً وتخرج منه حوالي /١٥٠/ دخلوا الوظيفة.

-تجربة لبنان الرسمية: إنشاء مركز الدراسات المالية والاقتصادية وارتبط بوزارة المالية عام ١٩٥٢.

-محاولة إنشاء المعهد الوطني لأول مرة عام ١٩٥٤ (تقرير مجلس التصميم والانماء الاقتصادي عن أعماله من ١١/٣٠/٥٣ حتى ٤/٧/٥٤ الملحق رقم ١٢) والنص على إنشاء معهد حكومي للتدريب على الادارة والمواضيع المتعلقة بها).

-التركيز في الصفحة ٤٤٦ و٤٧ من الجريدة الرسمية رقم ١٩٥٥/١٥ على الأسباب الموجبة لإنشاء مثل هذا المعهد لجهة وصف الحالة الحاضرة، وامكانات الاصلاح، وأهميتها، وتعيين المشروع وكلفته.

-اقتراح مجلس التصميم بإنشاء معهد للتدريب أولاً.

-ثم معهد للتعليم والتدريب فيما بعد.

-ثم في فترة انتقالية اللجوء الى الجامعة الاميركية من جهة، والجامعة اليسوعية من جهة ثانية.

-الإشارة الى وجوب إنشاء المعهد بالمرسوم رقم ١٩٣ تاريخ ٦/١٢/٥٨ وحددت مهامه وذلك قبل ٦/١٢/١٩٥٩.

-بقاء المشروع حبراً على ورق حتى تاريخ إنشاء مجلس الخدمة المدنية عام ١٩٥٩ حيث أُنشئ فيه المعهد الوطني للادارة العامة، وعهدت اليه من خلال الاعداد والتدريب مهمة إعداد موظفين جدد للوظائف التي تتطلب معارف ومؤهلات خاصة وتدريب الموظفين الموجودين في الخدمة.

-إلغاء جميع المعاهد الأخرى لصالح هذا المعهد: بما في ذلك معهد الادارة والمال الذي كان تابعاً لوزارة المالية ومن ثم للجامعة اللبنانيّة.

-وكذلك إلغاء معهد التدريب على الانماء الذي كان أنشأ عام ١٩٦١ كمؤسسة عامة تابعة لوزارة التصميم العام (الذي بالقانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٦٦١ تاريخ ١٩٦٤) ونقلت مهامه الى المعهد الوطني للادارة العامة، وتغير اسم المعهد الى المعهد الوطني للادارة والانماء.

- تنظيم المعهد: نظام خاص به هو المرسوم رقم ٤٨٠٠ تاريخ ٢٥/٤/١٩٦٠ المعدل عدة مرات ولا سيما بالمرسوم رقم ٧٤٢ تاريخ ٥/١/١٩٦٥، ويدرك ان هذا المرسوم قد وضع بعد دراسة معمقة في لجنة خاصة شكلت بموجب المرسوم رقم ٣١٢٤ تاريخ ٢٥/١/١٩٦٠ اي انه لم يكن مرتجلا في جميع ما احتواه وهو يتألف من ١٣٨ مادة وقد عدّ عشرات المرات.
- مهامه الأساسية: إعداد - تدريب - تنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية المحلية والدولية - تنظيم الابحاث والتحقيقات والدراسات وإصدار النشرات، والكتب، والمجلات، وسائل المطبوعات، والاشتراك مع الدول والمؤسسات الأخرى في تبادل المعلومات.

- مستويات الاعداد

- الدرجة العليا وفيها قسم الادارة العامة وقسم الانماء، وتعد هذه الدرجة لوظائف الفئة الثالثة من خلال إعداد طويل ثم معجل. (كان لمدة سنتين وعدل لفترة عشرة أشهر).
- الدرجة الوسطى وتعد لوظائف الفئة الرابعة. الرتبة الاولى.

- مستويات التدريب

- حلقة الدراسات الادارية العليا للفئتين الاولى والثانية اختياريا.
- حلقة التدريب العليا للفئة الثالثة كشرط أساسى للترقى الى الفئة الثانية وهي الاكثر جاذبية لأسباب سأشير إليها لاحقا.
- حلقة التدريب الوسطى لبعض موظفي الفئة الثالثة وكذلك الرابعة لإغناء المعارف.
- حلقة التدريب الابتدائية لسائر موظفي الفئة الرابعة.
- الدورات التدريبية الخاصة: لبعض الموظفين ولبعض الوزارات التي تتطلب تدريبيا خاصا معينا.
- دورات تدريب اللغة الانكليزية.
- دورات في حقل المعلوماتية.

رابعاً: إنجازات المعهد الوطني للإدارة والإنماء

١ - على صعيد الاعداد

- أ. بدأ المعهد الاعداد للدرجة العليا أي للتعيين في الفئة الثالثة عام ١٩٦٥ بدورات معجلة. أجرى / ١٨ / دورة تخرج منها / ٦٤٢ / موظفاً حتى أيلول ١٩٩٨ .
- ب - على صعيد الاعداد المتوسط: أجز المعهد لأول مرة منذ عام ١٩٩٥ حتى الآن إعداد ست دورات بلغ عدد خريجتها / ٢١٨ / عينوا في مختلف الإدارات العامة.
- ج. وبدأ لأول مرة منذ إنشائه بإعداد دورة خاصة للاحصائيين المساعدين بلغ عدد المنتسبين إليها (٩) طلاب سيخرجن في أواخر عام ٩٨ .
- مع الاشارة، إلى توقف المعهد خلال سنوات الحرب، ولا سيما منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٣ .

٢ - على صعيد التدريب أجرى المعهد:

- حلقة دراسات عليا واحدة اي للفنتين الأولى والثانية تخرج منها / ٨٧ / عام ٦١ .
- حلقات تدريبية عليا تخرج منها / ١١٢ / طالبا قبل عام ١٩٦٨ .
- دورة تدريبية عليا خاصة بموظفي الفئة الثالثة من إداريين وماليين وأطباء ومهندسين وغيرهم تخرج منها منذ عام ١٩٦٨ حتى الآن / ١٢٢٩ / مداوماً، إضافة إلى دورتين تخرج منها / ٧٠ / مداوماً في نهاية ١٩٩٧ .
- دورات تدريبية وسطى تخرج منها حتى الآن / ١٣٣ / طالبا .
- دورات تدريبية ابتدائية تخرج منها حتى الآن / ٩٩ / طالبا .
- دورات خاصة متفرقة للجمارك، والملفات الشخصية، ووظائف مالية بلغ عدد المداومين فيها / ٩٩ / مداوماً إضافة إلى دورة تدريبية خاصة بمراقبتي وزارة الاقتصاد والتجارة شملت / ١١٦ / مراقبا كانوا لصالح مصلحة حماية المستهلك.
- ٣ - على صعيد التأهيل الإداري، من خلال برنامج التعاون بين رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية والجامعة الأمريكية في بيروت، والذي أهل حتى الآن / ٢٣٦١ / موظفاً من الفئات العليا في / ٨٦ / ندوة .
- فيمكون مجموع ما جرى تأهيله في المعهد من إعداد وتدريب وندوات ما يزيد عن خمسة آلاف موظف .

٤ - على صعيد الندوات والمؤتمرات

- أ. عقد المعهد منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٢ سبع حلقات دراسية ومؤتمرات تتعلق في الموارد التالية:
١. المشكلات الادارية العاصمة.
 ٢. القوى البشرية العاملة.
 ٣. المؤتمر العربي الرابع حول الادارة العامة.
 ٤. القوى البشرية العاملة (للمرة الثانية).
 ٥. القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
 ٦. الاصلاح الاداري والانماء.
 ٧. معاهد التدريب على الادارة العامة في البلدان العربية.
- ب- ثم عقد منذ عام ١٩٩٥ حتى تاريخه سبع ندوات، ويوم تعقد الثامنة، في الموارد التالية:
١. تحديث الادارة.
 ٢. التكامل الاقليمي في اوروبا والعالم العربي.
 ٣. اخلاقيات الوظيفة العامة.
 ٤. اللاحصرية الادارية.
 ٥. تقييم الاداء.
 ٦. الادارة المحلية.
 ٧. المؤسسات العامة وطرق ادارة المرفق العام.
 ٨. دور معاهد ومدارس الادارة العامة في الاصلاح الاداري.(١)
- ٥ - على صعيد المنشورات والكتب والمجلات:** صدر العدد الاول لمجلة الادارة العامة باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، وسيصدر العدد الثاني قرابة منتصف شهر تشرين الثاني المقبل.(٢)
٦. ولعل أهم إنجاز نهض به المعهد في مجال التدريب هو تدريب السلك الدبلوماسي في العالم العربي، وصدرت بنتيجته مجموعة «دراسات في الدبلوماسية العربية» التي نشرها مجلس الخدمة المدنية.

تتألف هذه الدراسات من تسعه عشر جزءاً احتوت الابحاث التي أقيمت في عشر ندوات وشملت (٢٧) بحثاً.

وأبرز العناوين للمواضيع التي عولجت هي:

القانون الدولي العام. المنظمات الدولية وال العلاقات الدولية والعربيّة. الدبلوماسيّة والسياسة الخارجية. الاقتصاد والانماء. ومواضيع أخرى مختلفة.

وقام بمعالجة هذه المواضيع مجموعة من الباحثين الكبار من رجال الفكر نذكر منهم على سبيل المثال وليس الحصر:

عبدالخالق حسونة. بطرس غالى. سيد نوفل. الرئيس سليم الحص. محمد المجزوب. مجدى يعقوب. رشيف أبي اللمع. حامد سلطان. فؤاد عمنون. محمد زكي الشافعى. نديم دمشقية. جورج حكيم. برهان الدجاني. انطوان فتال. جورج أبي صعب. صبحي المحمصاني. حسن الجلبي. محمد حافظ غانم. فؤاد شباط. ايلى سالم. مصطفى النصولي. خليل سالم. فائز الصايغ. حسن عواضة. فريد الصلح. عزمي رجب. الياس سaba. ادمون رباط. فؤاد رياض. عز الدين قوده. يوسف الصايغ. الرئيس أمين الحافظ. مروان اسكندر. شارل مالك. بطرس ديب. انطوان بارود... .

خامساً: نحو تفعيل دائم للمعهد الوطني للادارة والانماء

على غرار ما تختلف الآراء حول أي موضوع يتعلق بالادارة العامة، هناك أوجه نظر حول موضوع الاعداد والتدريب منها على سبيل المثال لا الحصر:

خلاف حول المضمون. وحدة الاعداد او تنوعه. توقيته. اختياره او الالتزام به. أسلوب تقويم مردوده. غزاره مواده. وسائله. برامجه. وشموله. تعدد الجهات التي تنهض به: أكاديمية جامعية، او معاهد خاصة لهذا الغرض. وحول اختلافه جذرياً عن التمارين لبعض الفئات. فان هناك بحثاً دائياً مستقيضاً في هذه المواضيع تنهض به اللجنة الاستشارية للدروس في المعهد الوطني بالتعاون مع مدير الدروس ومدير المعهد، ومجلس ادارة المعهد. ولا بد ان تتعكس ايجابيات خاصة بعد هذا اللقاء الذي نستمع فيه الى بعض التجارب الرائدة.

ولكن هناك ثوابت لا بد منها لضمان تفعيل المعهد أشير الى أهمها، وأنترك للنقاش المستفيض ان يكشف عن بعضها الآخر:

١. الدعم السياسي المطلق لسياسة الاعداد والتدريب بمعنى لا يحكم على الخريج بأنه فاشل قبل ان يباشر عمله.
 ٢. الدعم المالي الذي يبقى كل شيء بدونه سرايا خارعا، ويدرك بالمقارنة ان نفقات التدريب في بريطانيا هي ٦٪ من مجموع الرواتب، وفي المقابل تتكلف خمس الشركات البريطانية حوالي ٤٪ من رواتبها، فرنسا ٢١٪، هونغ كونغ ٢١٪، في لبنان (فقط ٤,١ مليار ل.ل. للإعداد والتدريب كله اي ٠٩٪ من مجموع الرواتب و ٠٢٪ من مجموع الموازنة).
 ٣. اعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية وفيها بالطبع اعادة تنظيم المعهد.
 ٤. قناعة الاداريين بجدوى الاعداد والتدريب، وأنه عليه يُرسى نظام الجداره والاستحقاق.
 ٥. إعمال مبدأ الحوافز المؤثرة في هذا المجال، ولا سيما في مجال التدريب: بحيث تطبق القوانين والأنظمة المرعية وبحيث يدرج أسماء المتفوقين على جداول الترقية، وبالتالي على جداول الترفيع من جهة، وبحيث يعطون مكافآت مالية ايضا من جهة ثانية، علما بأن هذا الحافز الثاني كان معمولا به، وبعض الموجودين حاليا يعرفون هذا الامر.
 ٦. دعم المعهد للتمكن من تفعيل هذه الحوافز ماديا وبشريا ليس من قبل الحكومة اللبنانيه وهو أمر ما نزال ننشده، ولكن من جانب المؤسسات الدوليّة والاجنبية مثل UNDP وWorld Bank ومثلا Ford Foundation في مراحل سابقة.
 ٧. تخصيص مبني خاص بالمعهد الوطني يليق بنشاطاته وبلغاته ومؤتمراته والمتربين فيه، على الاقل مثلك بمكتب بريد فرعى في العاصمه او في المحافظات من عشرات المراكز، او كثنه من مئات التكتبات، او كثانوية من مئات الثانويات، مع الفارق الجوهرى في التشبيه.(٣) لماذا لا نقتنى بفرنسا حيث حولوا سجن ستراسيبورغ الى معهد الـ(ENA) الذي تخرج منه عدة رؤساء جمهورية او مرشحين لها.
 ٨. الثقة بالمعهد وليس التشنيع عليه من خلال القول بأن خريجييه ليسوا على المستوى. فعلى سبيل العلم بعض هؤلاء هم: في المجلس الدستوري، وفي مجلس شورى الدولة، وسفراء كبار في كبرى العواصم ذكر منها موسكو، ومونتريال، والسعودية، ومصر، وغيرهم كثيرون. وبعض هؤلاء رؤساء ومدیرون عاملون في المجلس الاعلى للجمارك، وفي الداخلية، وفي المحافظات، وفي التفتیش المركزي، والصناعة، والنفط، والشؤون البلدية والقرية، وبعضاهم يحتل المراكز الابرز في

الفئة الثانية، والكثيرون حرموا من فرص الترفيع، والبعض من أبرز الخريجين تحجب عن الوظيفة صالح المكلف بها من فئة أولى عملاً بمبدأ «وضع اليد».

٩- انصراف اللجنة الاستشارية للمعهد، والمسؤولين فيه، ومجلس إدارته إلى اختيار الخيارات الأفضل في تحديث برامجها، وتنوعها، وأختيار الهيئة التعليمية فيه، ومدة الدورات وعدد الملحدين، وأساليب التدريس، ووسائله، وأحدث تقنياته بما في ذلك تدريب المدربين (Training of Train-ers).

١٠- جعل التدريب على مستوى القادة الإداريين (فئة أولى وثانية) الزامياً بدل أن يكون اختيارياً وربط الترفيع من الثانية إلى الأولى بدورة تدريبية خاصة على غرار ما يجري في بعض الدول العربية.

أيها السادة، أختتم كلمتي هذه بأن البعض قد يرى بأن كلفة هذا التصور لا تتحمل. على ذلك أجيب بعبارة مقتضبة «الإعداد والتدريب ينبع المعرف وقد يكون إغناء المعرف مكلفاً ولكن الجهل أكثر كلفة».

بيروت، تشرين الأول ١٩٩٧

(١) -نظم المعهد الوطني للإدارة والانماء منذ تاريخ مداخلة د. حسن شلق وحتى نهاية ١٩٩٨ ثلث ندوات:
-الادارة المحلية -المدنية.

-تبسيط الاجراءات الإدارية وأثره في تطوير الإدارة العامة.
-التحديات التي تواجه المرأة العاملة في الإدارة العامة.

(٢) -صدر حتى تاريخه من مجلة «الادارة اللبنانية» أربعة اعداد بما فيها هذا العدد الرابع.

(٣) -تم في وقت لاحق تخصيص المعهد الوطني للإدارة والانماء بناءً خاصاً كان يستخدم في السابق كمدرسة، لكن ذلك يبقى دون
تمويلات المعهد وأهميته.

